الأمم المتحدة S/2022/521

مجلس الأمن

Distr.: General
29 June 2022
Arabic
Original: English

أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يتناول هذا التقرير الفترة الممتدة من 22 كانون الأول/ديسمبر 2021 إلى 22 حزيران/يونيه 2022، ويتضمن لمحة عامة عن التطورات والاتجاهات السائدة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل وعن الأنشطة التي اضطلع بها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. كما يسلط الضوء على التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، ويشمل المستجدات المتعلقة بالحالة في حوض بحيرة تشاد، عملاً بقرار مجلس الأمن 2349 (2017).

ثانيا - التطورات والاتجاهات السائدة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل

2 - في أعقاب الانقلابين المنفذين في مالي وغينيا في عام 2021، أدى استيلاء الجيش على السلطة في بوركينا فاسو ومحاولة الانقلاب التي شهدتها غينيا - بيساو في النصف الأول من عام 2022 عن كشف المزيد من مواطن الضعف في هياكل الحكم الديمقراطي في المنطقة دون الإقليمية. وعلى الرغم من الوعود الأولية، لم تعالج سلطات الأمر الواقع بعد التحديات الهيكلية المتعلقة بالأمن والحوكمة. وظلت عضوية بوركينا فاسو وغينيا ومالي معلقة في كل من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي. وحتى الآن، قاومت سلطات الأمر الواقع مطالبات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بالعودة "في الوقت المناسب" إلى النظام الدستوري. بيد أنه في بوركينا فاسو، يرفع تعيين الرئيس السابق للنيجر، محمدو إيسوفو، كوسيط للجماعة الاقتصادية لدى بوركينا فاسو احتمالات إحراز تقدم في التوصل إلى وضع خريطة طريق بتوافق الآراء. وإزاء هذه الخلفية، واصلت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا استعراض بروتوكولها التكميلي لعام 2001 المتعلق بالديمقراطية والحكم الرشيد والصكوك القانونية ذات الصلة الرامية إلى تعزيز الديمقراطية والحرية والحكم الرشيد في المنطقة دون الإقليمية.

3 - وفي المقابل، أجريت انتخابات برلمانية وأخرى محلية بصورة سلمية وتشاركية في غامبيا في نيسان/أبريل وفي السنغال في كانون الثاني/يناير، على التوالي. ومع ذلك، وكما هو مبين في الفروع

010722 010722 22-09493 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

اللاحقة من التقرير، فإن انخفاض عدد النساء المنتخبات لشغل المناصب العامة في كلا البلدين يؤكد الحاجة إلى زيادة الجهود الرامية إلى معالجة العقبات الهيكلية التي تحول دون مشـــاركة المرأة وتمثيلها على نحو كامل وهادف في الحياة الســياســية في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية. وفي الفترة المشــمولة بالتقرير، شهدت بعض بلدان المنطقة دون الإقليمية استمرار الاتجاهات المتمثلة في الاستقطاب السياسي والخلافات المتعلقة بمدى إشــراك الجميع في العمليات والمؤســســات الانتخابية، الأمر الذي هدد بتقويض المنافســات والنتائج الانتخابية. وفي بلدان أخرى، أدت مزاعم اســتغلال السلطة القضــائية في اســتهداف الجهات الفاعلة المعارضـــة والهيئات المســتقلة إلى زيادة تقويض الثقة في مؤســســات الدولة. وفي تطور إيجابي، أحرزت مبادرات الحوار السياسي في كوت ديفوار تقدما وأسهمت في التخفيف من حدة المظالم التي طال أمدها.

4 - وازداد انعدام الأمن الناجم عن أنشـطة الجماعات المسـلحة غير التابعة للدول، ما أدى إلى ارتفاع مســـتويات التشـــرد داخل الحدود وعبرها على حد ســـواء، وهو ما يهدد التقدم المحرز في التعليم وغيره من القطاعات. وأثبتت الحوادث الإرهابية التي وقعت في البلدان الساحلية من المنطقة دون الإقليمية استمرار خطر اتســـاع رقعة الإرهاب باتجاه الجنوب. وكجزء من جهودها الرامية إلى التصـــدي للهجمات الإرهابية ومنعها، كثفت البلدان الســـاحلية تعاونها في إطار مبادرة أكرا. وقامت بوركينا فاســـو والنيجر بإعادة توجيه استراتيجيتيهما لمكافحة الإرهاب لتشمل مبادرات الحوار وإعادة الإدماج المحلية.

5 - وبلغ تردي الحالة الإنســـانية أبعادا مثيرة للقلق، تفاقمت بســـبب التوقعات القاتمة فيما يخص المحاصـــيل، حيث أدت أعمال العنف وأجواء انعدام الأمن إلى عرقلة الوصـــول إلى الأراضـــي الزراعية في بعض المناطق. وفرّ أكثر من 800 40 شـــخص من بلدانهم، ليصـــل مجموع عدد اللاجئين في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية إلى ما يقرب من 1,1 مليون شـــخص في أيار/مايو. وفي الوقت نفســـه، وبينما كانت الاقتصـــادات الإقليمية تتعافى من توابع جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، أدى ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة إلى تفاقم مواطن الضعف وأوجه عدم المساواة القائمة.

ألف - السياسة والحوكمة

6 - في بنن، أُحرز تقدم على مســتوى الاســتعدادات الجرية لتنظيم انتخابات تشــريعية في 8 كانون الثاني/يناير 2023. وفي 28 شــباط/فبراير، عُينت قيادة جديدة مؤلفة من ســتة أعضـــاء (من بينهم امرأة) للمديرية العامة للانتخابات. واعترفت وزارة الداخلية والأمن العام قانونا بحزبين سياسيين، هما حزب استعادة الثقة بقيادة إيريني جوســـياس أغوســـا وحزب التحالف الجديد بقيادة تيوفيل يارو، ليرتفع بذلك مجموع عدد الأحزاب السـياسـية في البلد إلى 16 حزبا. ويتعين على جميع الأحزاب السـياسـية تشـكيل ائتلافات للتنافس في الانتخابات.

7 - وفي 24 كانون الثاني/يناير، وفي خضــم أزمة أمنية متفاقمة، وقع انقلاب في بوركينا فاســو نفذته الحركة الوطنية من أجل الحماية والإصــلاح بقيادة المقدم بول هنري ســانداوغو داميبا، جرى على إثره تعليق الدستور، والإطاحة بالرئيس، روش مارك كريستيان كابوري، وحل الحكومة والجمعية الوطنية. وأُبقي الرئيس المخلوع رهن الاحتجاز ونُقل لاحقا إلى مقر إقامته، حيث لا يزال تحت المراقبة المشـــددة على الرغم من دعوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى إطلاق سراحه دون قيد أو شرط. وفي 1 آذار/مارس، وقع المقدم داميبا ميثاقا انتقاليا يحدد فترة انتقالية مدتها ثلاث ســنوات لإجراء انتخابات عامة. بيد أنه أشــار إلى أن مدة المرحلة الانتقالية ســتتوقف على الحالة الأمنية في البلد. وأثار تعيين بعض المسـؤولين البارزين

الذين عملوا تحت إمرة الرئيس السابق، بليز كومباوريه، انتقادات من القوى التي قادت التمرد الذي وقع عام 2014 وأدى إلى الإطاحة به. وفي غضون ذلك، أُدين السيد كومباوري واثنان آخران وحُكم عليهم غيابيا في 6 نيسان/أبريل بالسجن مدى الحياة بتهمة اغتيال الرئيس السابق توماس سانكارا.

8 - وفي كابو فيردي، واصلت حكومة رئيس الوزراء، أوليسيس كوريا إي سيلفا، التابعة للحركة من أجل الديمقراطية، إصلاحات تهدف إلى تحسين الحوكمة، والحفاظ على التماسك الاجتماعي، وتهيئة بيئة مواتية للأعمال التجارية.

9 - وفي كوت ديفوار، اختُتمت في 4 آذار/مارس عملية الحوار السياسي التي بدأت في 16 كانون الأول/ديسمبر 2021، وذلك باعتماد توصيات توافقية تدعو في جملة أمور إلى استعراض الإطار الانتخابي والنهوض بالمصالحة الوطنية. وشارك في هذه العملية واحد وعشرون حزبا وجماعة سياسية، مثل الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار - التجمع الديمقراطي الأفريقي، وهو حزب المعارضة بزعامة هنري كونان بيديه، والجبهة الشعبية الإيفوارية بزعامة باسكال آفي نغيسان، وحزب الشعوب الأفريقية - كوت ديفوار بزعامة لوران غباغبو، فضلا عن 26 منظمة من منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك عدة جماعات نسائية. وأُنشئت آلية للمتابعة بقيادة وزير الداخلية والأمن. وفي 21 آذار/مارس، أعلن وزير المصالحة والتلاحم الوطني انطلاق عملية حوار بين المجتمعات المحلية لتعزيز التماسك الاجتماعي. وفي تطور آخر، وبعد شغور المنصب لمدة عامين، أدى تييموكو ميليت كوني اليمين الدستورية بصفته نائبا للرئيس في 20 نيسان/أبريل، وهو نفس اليوم الذي عين فيه الرئيس، الحسن واتارا، حكومة مصغّرة برئاسة رئيس الوزراء باتريك آتشي. وفي 7 حزيران/ يونيه، انتُخب أداما بيكتوغو رئيسا جديدا للجمعية الوطنية، بعد وفاة الرئيس آنذاك أمادو سوماهورو.

10 - وفي غامبيا، أجريت انتخابات برلمانية سلمية في 9 نيسان/أبريل. وحصل الحزب الوطني الشعبي بقيادة الرئيس، أداما بارو، على 18 مقعدا من أصل 53 مقعدا منتخبا في البرلمان، بينما حصل الحزب الديمقراطي المتحد، وهو الحزب المعارض الرئيسي، على 15 مقعدا. وحصل التحالف من أجل إعادة التوجيه الوطني والبناء، المتحالف مع الرئيس بارو، على مقعدين لكنه خسر جميع المقاعد في معقله السابق في فوني، حيث فاز بها المرشحون المستقلون الذين نظموا حملات تروّج لعودة الرئيس السابق، يحيى جامع. ولم تكن هناك سوى ثلاث نساء من بين أعضاء الجمعية المنتخبين وعددهم 53 عضوا. ورشح الرئيس، باستخدام صلاحياته بموجب دستور عام 1997، خمسة أعضاء إضافيين في البرلمان، من بينهم امرأتان. كما عين زعيم حزب التحالف من أجل إعادة التوجيه الوطني والبناء، فابكاري تومبونغ جاتا، رئيسا للبرلمان. وفي 4 أيار/مايو، عين الرئيس 18 وزيرا، من بينهم ثلاث نساء. وحل أليو بادارا جوف محل نائبة الرئيس إيساتو توراي. وأصدرت الحكومة، في 25 أيار/مايو، كتابها الأبيض بشأن التوصيات الصادرة في تقرير لجنة الحقيقة والمصالحة والتعويضات، الذي أيدت فيه جل توصيات اللجنة.

11 - وفي غانا، اعتُمدت ميزانية عام 2022 في 29 آذار/مارس، وذلك في غياب المعارضة، التي انسحبت في احتجاج منظم. وجاء هذا التطور بعد خلافات طويلة الأمد بين الحزب الوطني الجديد، وهو الحزب الحاكم، وحزب المؤتمر الوطني الديمقراطي، وهو حزب المعارضة الرئيسي، بشأن الضريبة الجديدة المتعلقة بالتحويلات الإلكترونية التي فرضتها الحكومة، والتي ترى المعارضة أنها تنطوي على إجحاف غير متناسب في حق شرائح المجتمع الأكثر فقرا.

12 - وفي غينيا، افتُتح المجلس الوطني الانتقالي في 5 شباط/فبراير. وفي 11 أيار/مايو، اعتمد اقتراحا قدمته اللجنة الوطنية للمصالحة والتنمية وحدد الإطار الزمني للمرحلة الانتقالية في 36 شهرا، وليس 39 شهرا المقترحة في البداية. ورفضت الأحزاب السياسية الرئيسية وائتلافات المجتمع المدني القرار وطالبت بعقد عملية حوار سياسي بشأن المرحلة الانتقالية. وفي هذه الأثناء، اتُّهم العديد من الشخصيات السياسية البارزة بارتكاب جرائم اقتصادية واحتُجزوا. وفي حملة شنتها سلطات الأمر الواقع من أجل "استعادة ممتلكات الدولة"، تمت مصادرة أو هدم منازل تملكها شخصيات سياسية بارزة، من بينها شخصيتا المعارضة سيلو دالين ديالو وسيديا توري. وفي أيار/مايو، أعلن النائب العام عن مباشرة إجراءات قضائية ضد الرئيس المخلوع، ألفا كوندي، و 26 وزيرا سابقا ومسؤولا رفيع المستوى لارتكابهم جرائم من بينها القتل والاغتصاب التعذيب.

13 - وفي غينيا - بيساو، اقتحمت عناصر مسلحة في 1 شباط/فبراير اجتماعا لمجلس الوزراء كان منعقدا برئاسة الرئيس، أومارو سيسوكو إمبالو. وقد تسنى صد الهجوم في نهاية المطاف وأفادت التقارير أنه أسفر عن مقتل 11 شخصا. وأدان الشركاء الإقليميون والدوليون الحادث ودعوا إلى إجراء تحقيقات شفافة بشأنه. وفي وقت لاحق، وبناء على طلب من الحكومة، بدأت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في نشر بعثتها لدعم تحقيق الاستقرار في البلد. وفي هذه الأثناء، لم يُحرز أي تقدم على مستوى الإصلاحات الدستورية وغيرها من الإصلاحات الديمقراطية، وواصل الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا وكابو فيردي، وهو حزب معارض، اتهام الحكومة باستغلال السلطة القضائية لمنعه من عقد مؤتمره. وفي 16 أيار/مايو، قام الرئيس بحل الجمعية الوطنية الشعبية، مشيرا إلى خلافات مستعصية بين الجمعية والأجهزة السيادية الأخرى، ورفض الجمعية بصورة منهجية إتاحة حساباتها لمجلس مراجعي الحسابات، والحماية التي يكفلها البرلمان لأعضاء البرلمان المتهمين بالفساد والاختلاس. وأعلن الرئيس أيضا أن انتخابات تشريعية مبكرة ستجري في 18 كانون الأول/ديسمبر وأن رئيس الوزراء، نونو نابيام، ونائب رئيس الوزراء، سواريس سامبو، سيحتفظان بمنصبيهما إلى حين إجراء الانتخابات. وفي 9 حزيران/يونيه، أدت الحكومة الجديدة اليمين الدستورية، وهي تتألف من 23 وزيرا و 12 وزير دولة، من بينهم ثلاث نساء وأربع نساء على التوالي. وفي 10 حزيران/يونيه، أقال الرئيس ثلاثة من الوزراء الجدد بموجب مرسوم.

14 - وفي ليبريا، أُحرز تقدم في الاستعدادات الجارية لتنظيم الانتخابات العامة المقرر إجراؤها في عام 2023. وفي 24 شباط/فبراير، أقر مجلس النواب تعديلات على قانون الانتخابات لعام 1986، شملت اعتماد نظام الحصص لمشاركة المرأة، والسماح للشتات بالتصويت، وإنشاء آلية مستقلة لتقديم الشكاوى. وأحيلت التعديلات إلى مجلس الشيوخ لاستعراضها.

15 - وفي مالي، تواصلت الجهود الرامية إلى تيسير الحوار للتوصل إلى اتفاق بشأن تمديد الإطار الزمني للمرحلة الانتقالية. وقد بُذلت هذه الجهود بقيادة وسيط الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مالي، الرئيس النيجيري السابق، غودلاك جوناثان، بدعم من لجنة المتابعة المحلية المعنية بالمرحلة الانتقالية، المؤلفة من الممثل الخاص للأمين العام لمالي ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وممثلَي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي في البلد. وفي 4 أيار/مايو، أعلن وزيرا خارجية مالي وتوغو موافقة رئيس توغو، ف فور إيسوزيمنا غناسينغبي على الاضطلاع بدور الميسّر في الأزمة المالية. وفي 6 حزيران/يونيه، وقعت سلطات الأمر الواقع مرسوما

بتمديد مدة الفترة الانتقالية بعامين اعتبارا من آذار/مارس 2022. وأعربت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا عن أسفها لاتخاذ هذا القرار بينما كانت المفاوضات لا تزال جارية للتوصل إلى توافق في الآراء.

16 - وفي النيجر، تولّى تاهيرو سعيدو من حزب الحركة الديمقراطية النيجرية من أجل اتحاد أفريقي - لومانا المعارض منصب زعيم المعارضة البرلمانية بعد مفاوضات مع الحزب النيجيري من أجل الديمقراطية والاشتراكية، وهو الحزب الحاكم. ومع ذلك، لم تُستأنف المشاورات في سياق الإطار الوطني للحوار السياسي، وسط استمرار الإدانات الصادرة عن أحزاب المعارضة بشأن تفشي انعدام الأمن، وارتفاع أسعار المواد الغذائية، والقيود المفروضة على الحريات المدنية. وفي 8 نيسان/أبريل، اعتُقل وزير الداخلية السابق، سيسي عثمان إبراهيم، بتهمة التحريض على الانقلاب في آذار/مارس 2021 وآذار/مارس 2022. وفي 22 نيسان/أبريل، وافقت الجمعية الوطنية على قرار باستضافة القوات المتحالفة على الأراضي النيجرية والسماح لها بالمشاركة في عمليات عسكرية مشتركة لمكافحة الإرهاب.

17 - وفي نيجيريا، أقرت الجمعية الوطنية في 3 آذار/مارس عدة مشاريع قوانين تهدف، في جملة أمور، إلى تعزيز الاستقلال الذاتي للحكومات المحلية، والفصل بين صلاحيات مكتب المدعي العام ووزير العدل، وانتهاج سياسة التعليم الأساسي المجاني الإلزامي. بيد أن الجمعية الوطنية رفضت مشاريع قوانين بشأن الإجراءات الإيجابية المتعلقة بمشاركة المرأة في الأحزاب السياسية، وبشأن تخصيص مقاعد للمرأة في الهيئة التشريعية، وبشأن تخصيص مقاعد للشتات. وتجري الاستعدادات لإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقرر عقدها في 25 شباط/فبراير 2023 وانتخابات حكام الولايات ومجالس الولايات، المقرر تنظيمها في 11 آذار/مارس 2023. وفي 25 شباط/فبراير، وقّع الرئيس محمدو بهاري مشروع قانون الانتخابات المعدّل ليصبح قانونا. وفي أيار/مايو، انتَخب الحزب الشعبي الديمقراطي، وهو حزب المعارضة الرئيسي، نائب الرئيس السابق، أتيكو أبو بكر، ليكون مرشحه للرئاسة. وفي 8 حزيران/يونيه، انتخب الحزم الحاكم، وهو حزب مؤتمر جميع التقدميين، حاكما سابقا لولاية لاغوس، بولا تينوبو، ليكون مرشحه للرئاسة.

18 - وفي السنغال، أجريت انتخابات محلية في 23 كانون الثاني/يناير. وفاز ائتلاف بينو بوك ياكار الحاكم بمعظم المقاعد، وإن تمكن ائتلاف يووي أسكان وي المعارض بقيادة عثمان سونكو من الفوز في عدة مدن، منها داكار وزيغينشور. ولا تشكل النساء سوى نسبة 3,5 في المائة من رؤساء البلديات ورؤساء مجالس المقاطعات المنتخبين. وقبل الانتخابات التشريعية المقرر إجراؤها في 31 تموز/يوليه، استمرت الخلافات بين الحكومة والمعارضة حول نظام الرعاية. وفي 17 حزيران/يونيه، أفادت التقارير بأن اشتباكات بين الأجهزة الأمنية والمتظاهرين من المعارضة أسفرت عن ثلاث وفيات على الأقل.

19 - وفي سيراليون، تواصلت الاستعدادات لتنظيم الانتخابات الرئاسية والبرلمانية والمحلية المقرر إجراؤها في 24 حزيران/يونيه 2023. وفي 13 كانون الثاني/يناير، نشر الرئيس، جوليوس مادا بيو، كتابا أبيض بشأن التعديلات الدستورية التي ستُعرض على البرلمان. ويقترح في الكتاب أحكاما تنص على تخصيص حصة للتمثيل السياسي للمرأة وإنشاء نظام انتخابي قائم على التمثيل النسبي. وكانت الأجواء السياسية خلال الفترة المشمولة بالتقرير مشحونة بالتوترات. وأثارت التحقيقات التي أجرتها لجنة مكافحة الفساد وجلسات الاستماع التي عقدتها محكمة جديدة بشأن سوء السلوك المزعوم الصادر عن مراجِعة الحسابات العامة السابقة في البلد، لارا تايلور - بيرس، ادعاءات باستغلال السلطة القضائية، على غرار الادعاءات التي أثارها أمر زجري قضائي صدر ضد أعضاء المكتب التنفيذي الوطني لمؤتمر جميع الشعوب، وهو حزب المعارضة الرئيسي. كما واجه مسؤولو حزب مؤتمر جميع الشعوب، بمن فيهم المرشح

الرئاسي لعام 2018، والمتحدث باسم الحزب، وعمدة فريتاون، تهما تتعلق بالفساد، وهي تهم ندد بها الحزب باعتبارها "مضايقات" تستهدف قيادته.

20 - وفي توغو، انتخبت الجمعية الوطنية في 24 آذار/مارس 17 عضوا في اللجنة الانتخابية، من بينهم امرأة واحدة. وقد أدوا اليمين أمام المحكمة الدستورية في 4 نيسان/أبريل، الأمر الذي مهّد الطريق لإجراء انتخابات إقليمية مقررة لعام 2023.

باء - الحالة الأمنية

21 - في الفترة المشمولة بالتقرير، اتسمت الحالة الأمنية في المنطقة دون الإقليمية بتدهور في البيئة الأمنية في منطقة الساحل الأوسط وتزايد خطر انتشار الإرهاب والتطرف العنيف إلى البلدان الساحلية. وشهدت أجزاء من بوركينا فاسو ومالي والنيجر تفاقم الأنشطة الإرهابية. كما تعرضت البلدان الساحلية المجاورة، ولا سيما بنن وتوغو، لهجمات على امتداد مناطقها الحدودية الشمالية. وفي الوقت نفسه، ظلت نيجيريا تشهد هجمات مستمرة من جانب الجماعات الإرهابية وقطاع الطرق.

22 - وظلت المنطقة تشكل أرضية خصبة للجماعات الإرهابية والإجرامية المتنافسة. ففي نيجيريا، في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو، أدى انعدام الأمن المرتبط بالجماعات التابعة لبوكو حرام والجماعات المنشقة عنها إلى سقوط أكثر من 700 قتيل، منهم مدنيون، في الشمال الشرقي. ووفقا لحكومة نيجيريا، استسلم 472 2 من عناصر بوكو حرام خلال الربع الأول من عام 2022. وفي منطقة ليبتاكو - غورما، اشتبكت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين التابعة لتنظيم القاعدة في مواجهات متكررة مع تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى في صراع للسيطرة على الموارد وبسط النفوذ.

23 - ويبدو أن الحوادث المبلغ عنها في البلدان الساحلية تشير إلى تزايد تسلل الجماعات الإرهابية من وسط منطقة الساحل. وسُجلت عدة هجمات في منتزه بنجاري الوطني ومنتزه 'W' الوطني في شمال بنن، ما أسفر عن مقتل تسعة من حراس الغابات وخمسة جنود. ووفقا لمصادر حكومية، لا تزال مقاطعات البلد الشمالية أليبوري وأتاكورا وبورغو تشهد عمليات توغل منتظمة من جانب عناصر مسلحة من بوركينا فاسو والنيجر. وفي هذه الأثناء، قُتل 8 جنود وجُرح 13 جنديا في توغو المجاورة في 11 أيار/مايو في أول هجوم أدى إلى وفيات في البلد، استهدف مركزا للجيش في محافظة كبندجال، بالقرب من الحدود مع بوركينا فاسو. وأعلنت السلطات في وقت لاحق "حالة طوارئ أمنية" في منطقة الحدود الشمالية.

24 - وفي بوركينا فاسو، أحكم الإرهابيون قبضتهم على مناطق الساحل والشرق ووسط الشمال. ونُفّذ تكتيك الاستنزاف باستخدام الأسلحة الثقيلة وزرع الألغام وتدمير مرافق المياه والطاقة في مدن مثل دجيبو وباما ودوري. كما زُرعت أجهزة متفجرة متطورة يدوية الصنع على طول ممرات النقل الرئيسية لعرقلة الحركة التجارية والمساعدات الإنسانية. وتعرض متطوعو الدفاع المدني لهجمات متكررة أدت في الفترة من 25 كانون الثاني/يناير إلى 25 شباط/فبراير إلى تشريد أكثر من 000 60 شخص في منطقة وسط الشمال. وفي 31 كانون الثاني/يناير، كانت مقاطعة بوني في بوركينا فاسو، وهي المقاطعة المتاخمة لكوت ديفوار، مسرحا لحادث اصطدمت فيه قافلة من متطوعي الدفاع المدني بجهاز متفجر يدوي الصنع في هيلينتيرا. كما تكثّفت الهجمات ضد المدنيين في الشرق، حيث تعرضت المؤسسات التعليمية وغيرها من المؤسسات الحكومية للهجوم، في حين استمرت عمليات التسلل من مالي في الجنوب الغربي. وفي

11 حزيران/يونيه، أسفر هجوم في بلدة سيتينغا في منطقة الساحل عن مقتل 89 شخصًا على الأقل وتشريد أكثر من 000 16 شخص. كما قُتل العشرات من متطوعي الدفاع المدني في هجمات مختلفة في جميع أنحاء المناطق الشمالية والشرقية.

25 - واتسم الوضع الأمني في مالي بوقوع هجمات فتاكة نفذتها جماعات تابعة لتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى في منطقة غاو، وبتدهور كبير في الحالة الأمنية في ليبتاكو - غورما، وهو ما أثر على منطقة ميناكا حيث تشير التقارير إلى مقتل مئات المدنيين. وفي 18 و 19 حزيران/يونيه، قُتل ما لا يقل عن 100 مدني في هجمات أفادت التقارير بأن الجماعات المتطرفة ارتكبتها ضد عدة قرى في منطقة بانديا غارا، في وسط مالي. وبحسب ما ورد في التقارير، قُتل أيضا عشرات المدنيين على أيدي الجماعات المتطرفة في منطقة غاو. وفي ضوء انسحاب قوات عملية برخان وقوات فرقة العمل تاكوبا، ظلت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين نشطة في العديد من المناطق، في محاولات يُدعى أنها تتوخى ملء الفراغ الأمني. وعلى الرغم من تكثيف العمليات التي تقوم بها القوات المسلحة المالية، تعرض المدنيون لهجمات عنيفة وانتهاكات وتجاوزات متزايدة لحقوق الإنسان. وأثارت عملية لمكافحة الإرهاب نفذتها القوات المسلحة المالية في قرية مورا، بدائرة جينيه، في الفترة من 27 إلى 31 آذار/مارس، ادعاءات بوقوع عمليات إعدام بإجراءات موجزة وانتهاكات جسيمة أخرى متعددة لحقوق الإنسان. وقد نفت السلطات المالية هذه الادعاءات وأعلنت عن بدء تحقيق لإثبات الوقائع. وتقوم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي أيضا بالتحقيق في ذلك وفقا لولايتها في مجال حقوق الإنسان، وإن لم يُسمح لها حتى الآن بالوصول إلى المكان المعني. وظلت البعثة تتعرض أيضا لهجمات شملت استخدام أجهزة متفجرة يدوية الصنع، مثلما حدث في 7 آذار/مارس و 1 حزيران/يونيه، ما أسفر عن مقتل ثلاثة من حفظة السلام.

26 - وأُبلغ عن وقوع سلسلة من الحوادث في المنطقة الحدودية بين مالي وموريتانيا، ما أدى إلى قتل مدنيين موريتانيين. وأفيد بأن مدنيين آخرين اختفوا في المنطقة الحدودية نفسها، ما زاد من حدة التوتر بين البلدين. وفي 12 آذار/مارس، أصدر وزير الدفاع الوطني الموريتاني ووزير الخارجية المالي إعلانا مشتركا بشأن إنشاء بعثة مشتركة مخصصة للتحقيق في هذه الحوادث وتحديد خطوات للتخفيف من حدة التوترات.

27 - وفي النيجر، ظل السكان المدنيون في منطقتي تاهوا وتلابيري الغربيتين يتعرضون للهجمات، وتأثروا أيضا بالقتال الدائر بين جماعة نصرة الإسلام والمسلمين وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى. ومن بين الحوادث الأخرى، قُتل 21 شخصا في 16 آذار/مارس عندما هاجم مسلحون حافلة ركاب وشاحنة في الطريق الرابط بين تيرا وبيتلكولي بالقرب من الحدود مع بوركينا فاسو.

28 - وفي نيجيريا، بالإضافة إلى الحالة المذكورة أعلاه في الشمال الشرقي، استمر انعدام الأمن المرتبط بأنشطة الجماعات الإجرامية في ولايات الشمال الغربي والشمال الأوسط. وفي الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو، قُتل أكثر من 600 1 شخص في حوادث مرتبطة بأنشطة إجرامية في كلتا المنطقتين. وفي ولاية كيبي، هاجم مسلحون في 8 آذار/مارس موكب نائب الحاكم، ما أسفر عن مقتل 19 جنديا وما لا يقل عن 62 من أفراد جماعات الدفاع المدني. وفي ولاية كادونا، أفيد بأن هجومين وقعا يومي 26 و 29 آذار/مارس، في المطار وعلى متن قطار كان مسافرا بين كادونا وأبوجا، أديا حسب التقارير إلى مقتل واختفاء العديد من المدنيين. وقبل هذه الهجمات، وقعت اعتداءات على أكاديمية عسكرية وأحد المستشفيات. وفي الجنوب الشرقي، واصلت مجموعة شعب بيافرا الأصلي شن الهجمات، بما في ذلك هجوم

ارتُكب في 21 شباط/فبراير عندما نصب مسلحو المجموعة كمينا لفريق مشترك بين الشرطة والجيش في منطقة إيهيالا الحكومية المحلية بولاية أنامبرا.

29 - وبموازاة مع ذلك، تطورت أيضا تدابير الاستجابة الوطنية والإقليمية لمواجهة الوضع الأمني المتدهور. وقد كان للحالة السائدة في بوركينا فاسو ومالي، فضلا عن التوتر السياسي بين بعض الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، تأثير على القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وعلى الرغم من غياب اجتماعات لجنة الدفاع والأمن التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، قام قائد القوة المشتركة، اللواء عمر بيكيمو، بوضع وتنفيذ خطة لحملة من العمليات بالتشاور مع رؤساء أركان الدفاع في الدول الأعضاء في المجموعة، مع إعطاء الأولوية لعمليات القوة المشتركة في مناطق القطاعين الأوسط والغربي. ومنذ كانون الثاني/يناير، أجرت القوة المشتركة ثلاث عمليات استطلاع في القطاع الأوسط في منطقة الحدود الثلاثية بين بوركينا فاسو ومالي والنيجر.

30 - وفي 15 أيار/مايو، أعلنت مالي انسحابها من مؤسسات المجموعة وأجهزتها، الأمر الذي دفع تشاد، الرئيس الحالي للمجموعة، إلى إطلاق مبادرة دبلوماسية تهدف إلى إقناع مالي بإعادة النظر في موقفها. وفي سياق الانسحاب التدريجي للقوات الفرنسية والأوروبية ونقلها إلى مواقع أخرى، تم الاتفاق في مؤتمر قمة عُقد في باريس في 16 شباط/فبراير بين رؤساء بنن وتشاد وتوغو والسنغال وغانا وكوت ديفوار وموريتانيا والنيجر على تعزيز الجهود المبذولة لمكافحة اتساع رقعة الإرهاب باتجاه البلدان الساحلية. وبالإضافة إلى ذلك، وخلال اجتماع مشترك لرؤساء دوائر الاستخبارات ووزراء الأمن في كوتونو، في الفترة من 23 إلى 25 آذار/مارس، عُقد تحت مظلة مبادرة أكرا، التزمت بنن وبوركينا فاسو وتوغو وغانا وكوت ديفوار بتعميق تعاونها الأمني لمكافحة ومنع الإرهاب والتطرف العنيف. ودعا رئيس النيجر، محمد بازوم، نيجيريا في زيارة قام بها إلى أبوجا في 1 نيسان/أبريل، إلى المشاركة في قوة إقليمية جديدة.

31 - واستمرت الحالة الأمنية في خليج غينيا في التحسن خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولم يتم الإبلاغ عن أي عمليات اختطاف للطواقم في الربع الأول من عام 2022، مقارنة بنحو 40 حادثا في الفترة نفسها من عام 2021، كما انخفضت حوادث القرصنة والسطو المسلح في البحر من 16 حادثا إلى سبعة حوادث. وأجرت السنغال وغامبيا والمغرب والولايات المتحدة الأمريكية مناورات بحرية مشتركة في آذار/مارس قبالة سواحل السنغال وغامبيا، بهدف دعم هيكل الأمن البحري الإقليمي.

32 - وفي تطورات أمنية أخرى، شن الجيش السنغالي عملية في 13 آذار/مارس لتفكيك قواعد فصيل ساليف ساديو التابع لحركة القوات الديمقراطية الانفصالية في كازامانس في منطقة كازامانس الجنوبية.

جيم - السياق الاجتماعي والاقتصادي

33 - وفقا للبنك الدولي، سيؤثر السياق الجيوسياسي العالمي تأثيراً سلبيا في التعافي الاقتصادي لبلدان غرب أفريقيا في مرحلة ما بعد كوفيد-19، ما سيؤدي إلى تضخم أسعار السلع الأساسية، وتعطل إمدادات الطاقة، وتشديد السياسات النقدية. وازدادت ضائقة الديون في بعض الاقتصادات، مثل غانا، التي انخفضت قيمة عملتها بنسبة 17 في المائة. وبناء على ذلك، تم تعديل توقعات النمو لعام 2022 باتجاه تناقصي بالنسبة لمعظم البلدان في المنطقة دون الإقليمية،. وتشير توقعات البنك الدولي إلى أن كوت ديفوار ستحقق أعلى معدل نمو في غرب أفريقيا (5,7 في المائة). وفي السنغال، أعربت الشركات عن أسفها لما تخلفه الجزاءات المفروضة على مالي من تداعيات سلبية على الأداء الاقتصادي للبلد.

دال - سياق العمل الإنساني

34 - ظل الوضع الإنساني مزريا في جميع أنحاء المنطقة، حيث أدى انعدام الأمن والتشريد القسري وسوء التغذية وجائحة كوفيد-19 إلى تفاقم مستويات الضعف المرتفعة أصلا، لا سيما في منطقة الساحل. وفي جميع أنحاء هذه المنطقة، تعرض أكثر من 6,2 ملايين شخص للتشريد وهو عدد يتجاوز بكثير العدد المبلغ عنه في الفترة المشمولة بالتقرير السابق، ويعزى ذلك في الغالب إلى أجواء انعدام الأمن في شمال بوركينا فاسو ومالي. ولئن ظل عدد المشردين داخليا مستقرا في النيجر، فقد سُجل ارتفاع حاد في عدد اللاجئين الوافدين في الربع الأول من عام 2022، حيث فرّ أكثر من 000 36 شخص من الهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة في بوركينا فاسو ومالي ونيجيريا. وفي تطور إيجابي، أعلنت بنن وتوغو وغانا وغينيا وليبريا رسميا في منتصف نيسان/أبريل عن إنهاء مركز اللاجئ فيما يتعلق باللاجئين الإيفواريين.

35 - وتسبّبت الصدمات المناخية، من قبيل موجات الجفاف الشديد، التي أثرت على الزراعة والتجارة والترحال الرعوي في أزمة غذاء حادة. وقد تفاقم ذلك بسبب أزمة الغذاء العالمية الناجمة عن نقص القمح والشعير والأسمدة نتيجة للحرب في أوكرانيا. وفي جميع أنحاء بوركينا فاسو وتشاد والكاميرون ومالي والنيجر ونيجيريا، يواجه أكثر من 13 مليون شخص حالة من انعدام الأمن الغذائي الحاد، وهو أكبر عدد يُسجل منذ عام 2016. ومن المتوقع أن يستمر ارتفاع هذا العدد خلال موسم العجاف لعام 2022 وأن يؤدي إلى تفاقم النزاعات بين المزارعين والرعاة.

36 - وقد تضرر قطاع التعليم أيضا بشدة. فبسبب العنف، ظلت 800 6 مدرسة في أنحاء مختلفة من منطقة الساحل في حالة إغلاق أو عدم تشغيل، مقارنة بما عدده 400 5 مدرسة أفيد عن إغلاقها في التقرير السابق، وثمة نحو 13 مليون طفل غير ملتحقين بالمدارس. وإغلاق المدارس يهدد مستقبل الأطفال، ولا سيما بالنسبة للفتيات، اللائي تكون عودتهن إلى المدرسة أقل احتمالا بعد الانقطاع عنها لمدة طويلة.

37 - وتواجه النساء والفتيات مخاطر متزايدة من العنف الجنسي والجنساني. وفي مالي، زاد عدد حالات العنف الجنساني المبلغ عنها بنسبة 40 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. وفي شهدت منطقة وسط الساحل إغلاق نحو 200 مركز صحي بسبب انعدام الأمن، ومعظم المراكز التي ظلت مفتوحة لم تكن تعمل بكامل طاقتها.

38 - ظل وصول المساعدة الإنسانية مقيدا، مما تسبب في حرمان الفئات الضعيفة من المعونة التي تشتد حاجتها إليها وعرّض العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية لمخاطر متزايدة. وفي نيجيريا، ظلت التهديدات الأمنية القائمة على امتداد الطريق السريع الرابط بين مايدوغوري وداماساك تحول دون إيصال الإمدادات الإنسانية.

39 - وسيحتاج أكثر من 30 مليون شخص في منطقة الساحل إلى المساعدة والحماية في عام 2022، وهو ما يمثل زيادة بمقدار مليوني شخص تقريبا مقارنة بعام 2021. ويلزم زيادة توسيع المساعدة الإنسانية للتمكن من الاستجابة للحالة المتقلبة والمتدهورة. وحتى 22 حزيران/يونيه، تم تأمين أقل من 20 في المائة من التمويل اللازم لخطط الاستجابة الإنسانية التي وضعتها بوركينا فاسو ومالي والنيجر ونيجيريا والتي تتطلب أكثر من 2,9 بليون دولار.

40 - وفي الفترة بين مطلع عام 2022 و 22 حزيران/يونيه، سُجلت في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل 315 086 1 حالة أخرى من حالات الإصابة بمرض فيروس كوفيد-19، وحوالي 511 14 حالة وفاة إضافية. وتواصلت حملات التطعيم في جميع أنحاء المنطقة من خلال مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي وغيره من القنوات، ولكن معدلات السكان الذين تم تطعيمهم بالكامل ظلت منخفضة ومتفاوتة، إذ قاربت 6 في المائة في نيجيريا، مقابل أكثر من 55 في المائة في كابو فيردي.

هاء - حقوق الإنسان

41 - واستمر الوضع الأمني المتدهور في أجزاء من منطقة الساحل ونيجيريا في التأثير على حقوق الإنسان. ووردت تقارير عديدة عن انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، من قبيل شن الهجمات على المدنيين، وعمليات القتل خارج نطاق القضاء التي يُزعم ارتكابها من جانب قوات الأمن، وإغلاق المرافق التعليمية على نطاق واسع، ما أدى إلى حرمان الأطفال من حقهم في التعليم. وأثارت شواغلَ عملياتُ مكافحة الإرهاب التي شملت الهجمات أو أعمال العنف التي تفيد التقارير بأنها ترتكب بدافع عرقي، فضلا عن الاعتقالات التعسفية وممارسات التعذيب والمصادرات العشوائية للماشية وعمليات القتل خارج نطاق القضاء التي تستهدف المجتمعات المحلية التي تعتبر مرتبطة بعناصر مسلحة أو بجماعات متطرفة عنيفة.

42 - وظلت القيود المفروضة على الحيز المدني والسياسي والهجمات التي تستهدف حرية التعبير تشكل مصدر قلق كبير، لا سيما في سياق التحولات العسكرية. وأعربت الجهات الفاعلة في مجال حقوق الإنسان عن قلقها إزاء حالات احتجاز شخصيات سياسية بارزة في بنن وبوركينا فاسو وغينيا والنيجر مع ما يترتب على ذلك من آثار على سيادة القانون وكذلك على الحوار السياسي وعمليات المصالحة الوطنية. وفيما يتعلق بغينيا، دعا المفوض السامي لحقوق الإنسان سلطات الأمر الواقع إلى إلغاء الحظر الذي فرضته على المظاهرات العامة، وأعرب عن قلقه إزاء هدم الممتلكات الخاصة. وفي غانا، أعرب المدافعون عن حقوق الإنسان عن قلقهم بشأن حرية الصحافة، بينما أثيرَت في السنغال شواغل مماثلة بشأن احتمال الحرمان، لأسباب متصلة بنظام الرعاية في مجال الانتخابات، من المشاركة السياسية في فترة ما قبل الانتخابات التشريعية المقررة في تموز/يوليه.

43 - وفيما يتعلق بغينيا - بيساو، أعرب مرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان عن قلقه بشأن سلامة أعضاء منظمات المجتمع المدني. وفي أعقاب محاولة الانقلاب التي نُفذت في 1 شباط/فبراير، وفي سياق احتجاز الجناة المزعومين، أفاد العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان بأنهم تلقوا تهديدات بالقتل. وفي 8 شباط/فبراير، هاجم رجال مسلحون محطة إذاعة Capital، ما أدى إلى إصابة الموظفين بجروح وإلحاق أضرار بالمرافق. وفي اليوم التالي، تعرض محلل سياسي من نفس الإذاعة للهجوم. وفي 19 آذار/مارس، اختُطف سنا كانتي، وهو رئيس سابق لحركة المواطنين الواعين غير المنقادين، وتعرض للعنف قبل إطلاق سراحه.

واو - المسائل الجنسانية

44 - سُجلت انتكاسات على مستوى تمثيل المرأة ومشاركتها في الحياة السياسية في كل من غامبيا ونيجيريا، حيث فشلت الجمعيتان الوطنيتان في اعتماد مشاريع قوانين من شأنها، ضمن تدابير أخرى،

أن تخصص مقاعد للنساء في البرلمان. ولم تنتخب سوى ثلاث نساء في الجمعية الوطنية الغامبية المؤلفة من 53 عضوا. وفي السنغال، لا تشكل النساء سوى 3,5 في المائة من رؤساء البلديات المنتخبين ورؤساء مجالس المقاطعات. بيد أن المحكمة العليا الاتحادية في نيجيريا أمرت الحكومة الاتحادية في 6 نيسان/أبريل بإنفاذ السياسة الجنسانية الوطنية بتخصيص 35 في المائة من التعيينات في القطاع العام للنساء.

45 - ومن ناحية أخرى، أُحرز تقدم فيما يتعلق بالأطر المعيارية الإقليمية. وفي 7 نيسان/أبريل، صادقت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على تقرير تقييمي عن عنصر المرأة والسلام والأمن في إطارها لمنع نشوب النزاعات. في 24 آذار/مارس، أعلنت المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل عن جائزة المساواة بين الجنسين في قطاعات الدفاع والأمن والعدالة. وبدعم من الأمم المتحدة، ستوفر الجائزة التمويل اللازم للرحلات الدراسية وأنشطة بناء القدرات لفائدة الأفراد الذين ساهموا في النهوض بالقضايا الجنسانية في قطاعات الدفاع والأمن والعدالة.

46 - وفيما يتعلق بالعنف القائم على أساس نوع الجنس وصحة المرأة، أصدر رئيس كوت ديفوار في 17 كانون الثاني/يناير قانونا يهدف إلى حماية ضحايا العنف العائلي والجنسي، بما في ذلك الاغتصاب. وأنشأت سيراليون مراكز متكاملة في سبع مقاطعات لتقديم خدمات شاملة لضحايا العنف الجنسي. وفي غينيا - بيساو، التزمت خمس بلديات في منطقة تومبالي في جنوب شرق البلد بالتخلي عن الممارسات الضارة بصحة النساء والأطفال.

زاي - قضايا الشباب

47 - في الفترة المشمولة بالتقرير، بدأت النيجر عملية تشاورية لوضع خطة عمل وطنية بشأن الشباب والسلام والأمن تمشيا مع قرار مجلس الأمن 2250 (2015). وفي مالي، تم التصديق على خطة العمل الوطنية في 12 آذار/مارس. وفي أنحاء مختلفة من المنطقة دون الإقليمية، قامت مجموعات ومنظمات الشباب، بدعم من الفروع الوطنية للفريق العامل المعني بالمرأة والشباب والسلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، بأنشطة للتوعية والتثقيف والتدريب بشأن القرار 2250 (2015).

48 - وعلى الصعيد دون الإقليمي، عقدت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في الفترة من 29 إلى 31 آذار/مارس، حلقة عمل في لاغوس، لممثلي منظمات الشباب في جميع أنحاء المنطقة بشأن تعزيز قدرات الشباب في مجال منع نشوب النزاعات والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ودعا المشاركون في حلقة العمل إلى تنسيق المبادرات الشبابية التي تركز على النهوض بخطة المنظمة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن وعنصر تمكين الشباب في إطار عمل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لمنع نشوب النزاعات.

ثالثا - أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل

ألف - المساعي الحميدة والمهام الخاصة التي اضطلع بها الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل

49 - دعم ممثلي الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل الجهود الرامية إلى إدامة السلام مع الدعوة في الوقت نفسه إلى إجراء تحولات سياسية

شـاملة تركز على التعجيل بالعودة إلى النظام الدسـتوري في بوركينا فاسـو وغينيا ومالي، وذلك بالتعاون مع المنظمات الإقليمية والشركاء الدوليين والإنمائيين، فضلا عن أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وظل على اتصال دائم مع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك مع سلطات الأمر الواقع في بوركينا فاسو وغينيا، وشارك في الدورات الاستثنائية لهيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التي عُقدت في 9 كانون الثاني/يناير و 28 كانون الثاني/يناير و 3 شـــباط/فبراير و 4 حزيران/يونيه، وتناولت الهيئة فيها الحالة في هذه البلدان.

50 - وفي 31 كانون الثاني/يناير، وفي أعقاب الانقلاب الذي وقع في بوركينا فاســو، شـــارك الممثل الخاص في بعثة مشـتركة مع الجماعة الاقتصـادية لدول غرب أفريقيا إلى واغادوغو. واجتمع مع سـلطات الأمر الواقع ودعا إلى التعجيل بالعودة إلى النظام الدســتوري والإفراج عن الرئيس كابوري. وبعد اعتماد الميثاق الانتقالي، عاد الممثل الخاص إلى بوركينا فاســو في الفترة من 11 إلى 12 نيســان/أبريل لإجراء مشاورات مع سلطات الأمر الواقع، وكذلك الشركاء الوطنيين والدوليين. وفي اجتماعه مع المقدم داميبا، كرر تأكيد الحاجة إلى تقصير الفترة الانتقالية تمشيا مع متطلبات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

51 - وفي أعقاب محاولة الانقلاب التي نُفذت في 1 شـــباط/فبراير وحل البرلمان في غينيا - بيســـاو في 16 أيار/مايو، ظل الممثل الخاص على اتصال بالرئيس إمبالو، وسائر الأطراف الوطنية المعنية - بمن فيهم دومينغوس ســـيمويس بيريرا، زعيم الحزب الأفريقي لتحقيق اســـتقلال غينيا وكابو فيردي، وهو حزب معارض، والســـلك الدبلوماســـي وفريق الأمم المتحدة القطري للدعوة إلى إجراء حوار بنّاء. وواصـــل الممثل الخاص أيضـــا دعم الجهود المتجددة التي تبذلها الجماعة الاقتصـــادية لدول غرب أفريقيا من أجل تحقيق الاستقرار والحوار السياسي قبل الانتخابات التشريعية المقرر إجراؤها في 18 كانون الأول/ديسمبر.

52 - وفي بعثة مشتركة مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى كوناكري، في الفترة من 27 إلى 28 شباط/فبراير، كرر الممثل الخاص تأكيد تضـامن المجتمع الدولي مع شـعب غينيا وحث سـلطات الأمر الواقع على التعجيل بالعودة إلى النظام الدستوري.

53 - وواصـل الممثل الخاص أيضـا العمل مع الجهات الفاعلة السياسية وغيرها من أصـحاب المصـلحة لنزع فتيل التوترات في أعقاب الانتخابات، وكذلك مع المجموعة الخماسـية لمنطقة السـاحل من أجل التغلب على التحديات ورأب صدوع الثقة بين الدول الأعضاء في المجموعة، على خلفية إعادة نشر القوات الأجنبية في المنطقة. واجتمع مع الأمين التنفيذي للمجموعة، بيمداوغو إريك تياري، في 11 كانون الثاني/يناير لمناقشة الطرق الممكنة لحل الخلافات السياسية. وفي 19 كانون الثاني/يناير، حضر حفل تنصيب الرئيس بارو في غامبيا وتواصـــل كذلك مع أصـــحاب المصـــلحة الوطنيين، بمن فيهم المرشـــحون المهزومون في انتخابات 4 كانون الأول/ديسمبر 2021.

54 - وفي الفترة من 31 آذار/مارس إلى 1 نيســـان/أبريل، ســـافر الممثل الخاص إلى فريتاون، حيث واصـل تحركاته الدبلوماسـية المكوكية بين رئيس سـيراليون وزعيم حزب المعارضـة الرئيسـي، حزب مؤتمر جميع الشـعوب، الرئيس السـابق، إرنسـت باي كوروما، بهدف التخفيف من حدة التوترات قبل حلول موعد الانتخابات العامة لعام 2023. وفي كوت ديفوار يومي 27 و 28 نيســـان/أبريل، تفاعل الممثل الخاص مع السلطات الوطنية بشأن مشروع للتماسك الاجتماعي بغية دعم عملية المصالحة الوطنية في البلد.

باء – لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة

55 – تواصلت عملية وضع العلامات الحدودية على امتداد حدود باكاسي الفاصلة بين الكاميرون ونيجيريا بوضع 327 ركيزة جديدة، ليصل معدل الإنجاز إلى نحو 75 في المائة. واقترنت هذه العملية بتنظيم أنشطة محلية لبناء الثقة. وقدمت اللجنة الفرعية المعنية بترسيم الحدود تقريرا يتضمن توصيات لحل ثلاثة مجالات خلافية أخرى غير محسومة. وتحت قيادة المنسقين المقيمين، تجري مناقشات مع فريقي الأمم المتحدة القطريين في الكاميرون ونيجيريا من أجل تقديم المزيد من الدعم البرنامجي للسكان المتضررين من عملية ترسيم الحدود.

جيم – تعزيز الشراكات الإقليمية ودون الإقليمية لمواجهة الأخطار العابرة للحدود والأخطار الشاملة التي تهدد السلام والأمن

56 – واصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل تعاونه مع الشركاء الإقليميين، ولا سيما من خلال خلايا الاتصال التابعة له لدى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أبوجا والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في نواكشوط. وفي 11 نيسان/أبريل، اجتمع الممثل الخاص مع نانا أدو دانكوا أكوفو – أدو، رئيس غانا، بصفته رئيس هيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، من أجل مناقشة تنقيح البروتوكول التكميلي لعام 2001 المتعلق بالديمقراطية والحكم الرشيد، الذي يتوقع أن يُنظر فيه في الدورة العادية لهيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في 3 تموز/يوليه.

57 – وظل المكتب على اتصال وثيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الإعداد الجاري لخطط العمل المندرجة ضمن إطار عمل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لمنع نشوب النزاعات. وفي يومي 7 و 8 آذار/مارس، عقد المكتب والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الاجتماع العادي لدوائرهما الإدارية النظيرة في داكار، حيث قاما خلاله بتقييم التحديات الإقليمية، والتفكير في الاستجابات التعاونية اللازمة للتصدي لها، ووضع خطة عمل مشتركة بشأن منع نشوب النزاعات بالتعاون مع المجتمع المدني.

58 – وواصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل تقديم الدعم التقني إلى المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وبالإضافة إلى ذلك، نظم المكتب في الفترة من 18 إلى 19 كانون الثاني/يناير حلقة عمل بشأن الحوار بين الأديان في منطقة الساحل في نجامينا بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والخلية الإقليمية لمنع التشدد والتطرف العنيف. وضمت حلقة العمل جهات فاعلة من تشاد والكاميرون وموريتانيا والنيجر قررت إنشاء آلية رصد تعاونية لمعالجة التوترات والعنف بين الأديان.

59 – وفي الاجتماع السنوي الذي عقد بين الدوائر الإدارية في داكار في الفترة من 17 إلى 18 آذار/مارس، التزم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا بزيادة تعزيز التعاون الأقاليمي بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والدعوة إلى اعتماد وتنفيذ تشريعات لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان.

60 – وفي الفترة من 30 نيسان/أبريل إلى 4 أيار/مايو، شارك الممثل الخاص في زياراتي التضامنية إلى السنغال والنيجر ونيجيريا، التي خلالها تبادلتُ وجهات النظر مع رئيس السنغال، ماكي سال، ورئيس النيجر،

السـيد بازوم، ورئيس نيجيريا، السـيد بهاري، وكذلك مع قادة الجماعات الدينية والمجتمع المدني ورجال الأعمال، والمجتمعات المحلية المتضررة من انعدام الأمن وأزمة المناخ.

1 - ديناميات النزاع بين المزارعين والرعاة

61 - في 26 و 27 أيار/مايو في داكار، نظم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة السـاحل حلقة دراسـية مع خبراء من الجماعة الاقتصـادية لدول غرب أفريقيا، واللجنة الدائمة المشـتركة بين الدول المعنية بمكافحة الجفاف في منطقة السـاحل، وفريق الأمم المتحدة العامل الإقليمي المعني بتغير المناخ والأمن والبيئة والتنمية، لاسـتعراض نسـخة مسـتكملة من الدليل الذي اشـترك في إعداده كل من المكتب والجماعة بشأن الممارسات الجيدة لحل النزاعات التي تنشب بين المزارعين والرعاة في غرب أفريقيا. واتفق المشاركون على إصـدار نسـخة نهائية من الدليل بحلول النصـف الثاني من عام 2022. وقبل هذه الحلقة الدراسـية، نُظمت حلقة عمل تقنية عُقدت في الفترة من 10 إلى 11 آذار/مارس لاسـتعراض وتوحيد البيانات الميدانية المتعلقة بهذه المسألة.

2 - حوض بحيرة تشاد

62 - دعما لتنفيذ الاسـتراتيجية الإقليمية لتحقيق الاسـتقرار والإنعاش وبناء القدرة على الصـمود في المناطق المتضـررة من بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشـاد، نُظمت حلقة عمل في أبوجا في الفترة من 7 إلى 9 آذار/مارس، وشـارك فيها العديد من الجهات الفاعلة الإقليمية والتابعة للأمم المتحدة، وممثلو المجتمعات المحلية، وممثلو القوة المشتركة المتعددة الجنسيات. وناقش المشاركون الإجراءات الجماعية التي يراد بها تكملة خطط العمل الإقليمية للاسـتراتيجية. وفي وقت لاحق، اعتمد مجلس وزراء لجنة حوض بحيرة تشاد خطة العمل الإقليمية الجديدة للفترة 2022-2024 في 17 آذار/مارس.

3 - استراتيجية الأمن عبر الحدود في منطقة اتحاد نهر مانو

63 - في أعقاب اجتماع الممثل الخاص مع الأمينة العامة لاتحاد نهر مانو في أيلول/سـبتمبر 2021، قدم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة السـاحل المسـاعدة التقنية إلى الاتحاد من أجل رقمنة وثائق الهوية لتسـهيل التحركات عبر الحدود، بالتشـاور مع هيئات التسـجيل المدني والهجرة وإدارة الانتخابات في سيراليون وليبريا.

4 - الآثار السلبية الناجمة عن تغير المناخ

64 - في 2 و 3 آذار/مارس، نظم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة السـاحل حلقة دراسـية لمناقشـة نتائج تقييمات مخاطر الأمن المناخي التي أجريت في السـنغال وليبريا وموريتانيا والنيجر ونيجيريا. وفي 22 آذار/مارس، قدمت نائبة الممثل الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة السـاحل نتائج التقييمات في اجتماع للجنة بناء السلام بشأن تحديات السلام والتنمية المتصلة بالمناخ في منطقة الساحل. ويعتزم المكتب إجراء عشرة تقييمات أخرى للأمن المناخي في المنطقة لتوجيه ودعم جهود الجماعة الاقتصـادية لدول غرب أفريقيا والدول الأعضاء لوضع استراتيجيات طويلة الأجل تتصدى للآثار السلبية لتغير المناخ والتغيرات الإيكولوجية والكوارث الطبيعية.

65 - وفي يومي 6 و 7 نيسان/أبريل، عقد مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وحكومة أيرلندا، بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، مؤتمرا إقليميا بشأن تغير المناخ والسلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. واستعرض أكثر من مائة مشارك، منهم خبراء حكوميون وخبراء في مجال تغير المناخ، وجهات فاعلة محلية، وهيئات إقليمية، ومجموعات نسائية وشبابية، فضلا عن شركاء الأمم المتحدة، دراسات لحالات إفرادية وناقشوا استراتيجيات الاستجابة، بالاستناد إلى جهود التكيف المحلية والوطنية والإقليمية. واعتمد المشاركون في المؤتمر دعوة إلى العمل تحث على إجراء تحليلات وصنع سياسات أكثر شمولا واستنادا إلى الأدلة، وإقامة شراكات متكاملة، وزيادة التمويل المخصص للعمل المناخي الذي يراعي اعتبارات ظروف النزاع. ويتولى المكتب، بوصفه أمانة فريق الأمم المتحدة العامل الإقليمي المعني بتغير المناخ والأمن والبيئة والتنمية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، قيادة جهود تنفيذ الدعوة إلى العمل بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وآلية الأمم المتحدة للأمن المناخي، وشركاء آخرين.

5 - إصلاح قطاع الأمن، والاتجار بالمخدرات، والجريمة المنظمة عبر الوطنية

66 - عمل الممثل الخاص مع القادة في غامبيا وغينيا - بيساو للدعوة إلى تنفيذ عمليات إصلاح قطاع الأمن. وواصل المكتب دعوة الحكومات في المنطقة دون الإقليمية إلى تفعيل إطار سياسات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لإصلاح قطاع الأمن والحوكمة، الذي أُعلن عنه في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2021. وخلال اجتماعات الدوائر الإدارية النظيرة المعقودة مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، وافق مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل على إجراء عمليات تقييم لتحديد العقبات التي تحول دون إحراز تقدم في عمليات إصلاح قطاع الأمن في المنطقة دون الإقليمية والوقوف على أفضل الممارسات في هذا الصدد.

67 - واستنادا إلى المشاورات التي أجراها الممثل الخاص في غينيا - بيساو، في الفترة من 24 إلى 29 نيسان/أبريل، اجتمع وفد مشترك بين مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مع رئيس الوزراء وأعضاء الحكومة لمناقشة تنفيذ أنشطة بناء قدرات الشرطة القضائية والبحرية لمكافحة الاتجار بالمخدرات وحماية المجال البحري لغينيا - بيساو، على التوالي.

68 - وفيما يتعلق بالجريمة المنظمة عبر الوطنية، اشتركت الأمم المتحدة وإسبانيا في تنظيم اجتماع في داكار في 18 كانون الثاني/يناير بشأن تنسيق الجهود لمكافحة الاتجار بالمخدرات. وشارك في هذا الاجتماع شركاء تقنيون وماليون، وكذلك ممثلون عن عدة دول أعضاء، إضافة إلى المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول). وفي داكار أيضا، شارك مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في الفترة من 2 إلى 4 شباط/فبراير في حلقة عمل بشأن الجريمة المنظمة عقدتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بدعم من ألمانيا والاتحاد الأوروبي، حيث سلطت الضوء على أهمية مبادرة ساحل غرب أفريقيا وأسهمت في استعراض النصوص الشارعة التي ستعتمدها الجماعة.

6 - العنف القبلي في منطقة ليبتاكو - غورما

69 - واصلت الأمم المتحدة دعم أنشطة هيئة التنمية المتكاملة لمنطقة ليبتاكو - غورما في إطار مرفق ليبتاكو - غورما لتحقيق الاستقرار، بهدف تعزيز قدرة المجتمعات المحلية الحدودية على الصمود وتيسير عودة المشردين.

دال - تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل

70 - انصبّ التركيز في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل على توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية مع العمل في الوقت نفسه على دعم الاستقرار وإعادة بسط سلطة الدولة. ومن بين العديد من المبادرات، أطلقت الأمم المتحدة مشروعا بقيمة 180 مليون دولار يستهدف 1,6 مليون شخص في منطقة ليبتاكو - غورما ويرمي إلى تحسين الفرص الاقتصادية وسبل كسب العيش، مع التركيز على النساء والشباب والرعاة.

71 - وفي 22 آذار/مارس، قدم المنسق الخاص المعني بالتنمية في منطقة الساحل إحاطة إلى لجنة بناء السلام بشأن تحديات السلام والتنمية المتصلة بالمناخ في منطقة الساحل، استنادا إلى مبادرة بشأن الترحال الرعوي ومنع نشوب النزاعات نفذتها بنجاح منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة ضمن إطار استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وخطتها لدعم منطقة الساحل.

72 - وفي 5 و 6 أيار/مايو، عُقد الاجتماع الثالث عشر للجنة التوجيهية لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل في انجمينا. وقيم المشاركون الآثار المترتبة على مشاركة الأمم المتحدة في البلدان التي تمر بتحولات عسكرية، وتأثير الجزاءات التي فرضتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على مالي، والسياق الجيوسياسي العالمي. واتفق المشاركون في الاجتماع على التعجيل بتنفيذ الاستراتيجية، مع التركيز على معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات.

73 - وتم إنشاء منبر إقليمي للشباب يشمل بلدان الساحل العشرة في إطار الاستراتيجية. ويهدف المنبر إلى توفير إطار متكامل للدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة في تعزيز قدرات الشباب والوصول إلى الفرص الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

هاء - تعزيز الحكم الرشيد واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان وتعميم مراعاة المنظور الجنساني

74 - في إطار متابعة التوصيات المنبثقة عن اليوم المفتوح لعام 2021 بشأن قرار مجلس الأمن 1325 (2000)، عقد مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل منتدى إقليميا في نواكشوط، في 14 و 15 آذار/مارس، ركز على مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار. وضم المنتدى، الذي نُظم بالشراكة مع كيانات إقليمية وأخرى تابعة للأمم المتحدة وبدعم من حكومة موريتانيا، حوالي 150 مشاركا من 15 بلدا. ودعا المشاركون في المنتدى، في جملة أمور، إلى اعتماد وتطبيق قوانين تنص على نظام الحصص أو التكافؤ في المجال الجنساني.

75 - وقدم المكتب الدعم لعقد حلقات عمل قيادية للنساء والفتيات في بنن وتوغو وسيراليون وكوت ديفوار. وواصل المكتب دعم الفريق العامل المعني بالمرأة والشباب والسلام والأمن في غرب أفريقيا

ومنطقة الساحل، وعقد في الفترة من 31 أيار/مايو إلى 3 حزيران/يونيه حلقة عمل في أكرا لمستشاري الأمم المتحدة للسلام والتنمية بشأن تحليل النزاعات والشؤون السياسية مع مراعاة الاعتبارات الجنسانية.

76 - وفيما يتعلق بسيادة القانون وحقوق الإنسان، عقد المكتب، كمتابعة لاجتماع الخبراء المعقود في أكرا في كانون الأول/ديسمبر 2021، وبالتعاون مع حكومة غانا ومفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وكيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة، اجتماعا لوزراء العدل في منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في 27 نيسان/أبريل. وأيد الوزراء مشروع اقتراح لإنشاء منبر إقليمي لوزراء العدل، سيُعرض للموافقة عليه في مؤتمر قمة هيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المقرر عقده في تموز/يوليه.

رابعا - ملاحظات وتوصيات

77 - لا يزال يساورني القلق إزاء تأثير التغييرات غير الدستورية في الحكومة على استقرار المنطقة دون الإقليمية، وكذلك على التقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي فيها. وأرحب بالجهود التي تبذلها هيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لمعالجة الحالة في البلدان المتضررة. وأحث السلطات في هذه البلدان على التوصل إلى اتفاقات مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن خرائط طريق مقبولة نحو التعجيل باستعادة الحكم الدستوري. وأنوّه بالتقدم الذي أحرزته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا نحو استعراض بروتوكولها التكميلي المتعلق بالديمقراطية والحكم الرشيد، وتفعيل إطار عملها لمنع نشوب النزاعات، وإنشاء منتدى إقليمي لوزراء العدل، باعتبارها تدابير هامة لتوطيد الحوكمة الديمقراطية في المنطقة دون الإقليمية. وتقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لمواكبة ودعم هذه المبادرات، التي تشكل تدابير وقائية مهمة لمعالجة الشواغل المتعلقة بأوجه القصور في الحوكمة.

78 - وفي أعقاب محاولة الانقلاب التي شهدتها غينيا - بيساو، ألاحظ النشر الجاري لبعثة دعم تحقيق الاستقرار التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في البلد. ولكي يكون هذا النشر ناجحا، ينبغي أن تكمّله مبادرات محددة الأهداف لمعالجة دوافع الموجات المتكررة من عدم الاستقرار السياسي والهشاشة المؤسسية في البلد، لا سيما بالنظر إلى الانتكاسات المستمرة التي تشهدها الإصلاحات الرئيسية والادعاءات المتعلقة بالأعمال الانتقامية التي تستهدف الصحافة ونشطاء حقوق الإنسان. ويلزم بذل جهود متضافرة من جانب أصحاب المصلحة الوطنيين والإقليميين والدوليين لإقامة حوار وطني هادف في غينيا - بيساو قبل حلول موعد الانتخابات التشريعية المبكرة المقبلة المقرر إجراؤها في 18 كانون الأول/ديسمبر.

79 - وأرحب بالانتخابات التشريعية والمحلية السلمية التي أجريت في غامبيا والسنغال. وأكرر تأكيد توصيتي بأن يستعرض أصحاب المصلحة في المنطقة دون الإقليمية الدورات الانتخابية للفترة 2020-2021 من أجل تحديد الدروس المستخلصة وأفضل الممارسات، وضمان تنفيذ التوصيات ذات الصلة التي قدمتها بعثات مراقبة الانتخابات والأطراف المعنية الوطنية وغيرها في الوقت المناسب قبل موعد الدورة الانتخابية المقبلة التي ستبدأ في عام 2023.

80 - وألاحظ استمرار نقص تمثيل المرأة في هيئات صنع القرار في جميع أنحاء المنطقة. وأكرر التأكيد على أهمية تعزيز مشاركة المرأة وتمثيلها بصورة كاملة وهادفة في جميع العمليات السياسية، بما في ذلك في الانتخابات والمراحل الانتقالية. وأحث البرلمانات الوطنية على اعتماد تشريعات لتعزيز الممارسات

غير التمييزية ومشاركة المرأة في العمليات السياسية، بما في ذلك من خلال تدابير خاصة مؤقتة. وأدعو جميع أصحاب المصلحة، ولا سيما الحكومات والأحزاب السياسية، إلى كفالة التنفيذ الفعال للصكوك القائمة بشأن تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين.

81 - وأشجع الجهات الفاعلة السياسية في كوت ديفوار على الاستفادة من نتائج عملية الحوار السياسي لتعزيز التماسك الاجتماعي وبناء توافق في الآراء بشأن القضايا الخلافية غير المحسومة قبل الدورة الانتخابية لعام 2023. وبالمثل، أحث أصحاب المصلحة في النيجر على استئناف مشاوراتهم ضمن الإطار الوطني للحوار السياسي من أجل التغلب على خلافاتهم والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل الرئيسية موضع الاهتمام.

82 - ولا تزال الحالة الأمنية المتقلبة للغاية، ولا سيما في منطقة الساحل، تشكل مصدر قلق كبير، حيث ما فتئت تتزايد قدرة الجماعات المسلحة على شن هجمات واسعة النطاق ضد قوات الأمن والسكان المدنيين، وهو ما يعرض السكان للخطر، ويتسبب في التشريد وفي حرمان الأطفال من التعليم. وخلال زيارتي إلى النيجر ونيجيريا في مطلع أيار/مايو، شهدتُ عن كثب أمل السكان المشردين بسبب انعدام الأمن في العودة إلى ديارهم بأمان وكرامة، وكذلك الجهود الجارية لمكافحة انعدام الأمن من خلال الاستثمار في إيجاد سبل كسب العيش وإعادة الإدماج. والأمم المتحدة ملتزمة التزاما راسخا بتعزيز شراكتها مع القادة الإقليميين للنهوض بالسلام والأمن والتنمية المستدامة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وإني أحث جميع الأطراف على احترام المبادئ الإنسانية وعلى تيسير إيصال المساعدة الطارئة إلى السكان المحتاجين.

83 - ويساورني القلق إزاء استمرار اتساع موجة انعدام الأمن من منطقة الساحل إلى البلدان الساحلية في المنطقة دون الإقليمية. وأحيّي الجهود الجارية المبذولة في إطار مبادرة أكرا لوقف هذا المد وأشجع البلدان المعنية على تكثيف تعاونها لصد الموجة الإرهابية التي تزحف باتجاه الجنوب. وأحثّ الشركاء أيضا على زيادة مساهماتهم في مرفق ليبتاكو - غورما لتحقيق الاستقرار وفي تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية لتحقيق الاستقرار والإنعاش وبناء القدرة على الصمود في المناطق المتضررة من جماعة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد. وستواصل الأمم المتحدة المساعدة في جهود مكافحة الإرهاب في المنطقة، بما في ذلك معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب والتطرف العنيف. وتحقيقا لهذه الغاية، قمتُ أنا ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، موسى فقي محمد، مؤخرا، وبالتشاور مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، بتعيين الرئيس السابق للنيجر، محمدو إيسوفو، رئيسا للفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بالأمن والتنمية في منطقة الساحل. وبصفته تلك، سجري تقييما استراتيجيا مستقلا بشأن وضع الأمن والحوكمة ومبادرات الاستجابة في المنطقة لمعالجة الدوافع الكامنة وراء نشوب النزاعات المتكررة ومواطن الضعف وتقديم حلول عملية لتعزيز آليات الاستجابة والتنسيق.

84 - ولا يزال يساورني بالغ القلق بشأن التقارير الواردة عن انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد السكان المدنيين في سياق عمليات مكافحة الإرهاب. ويجب إجراء تحقيقات نزيهة وشفافة تعيد الثقة وتكفل تقديم الجناة إلى العدالة. وأحث قوات الأمن في المنطقة على الالتزام الصارم بالقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في أثناء عمليات مكافحة الإرهاب.

85 - وألاحظ كذلك الشواغل التي أعربت عنها أحزاب المعارضة والمجتمع المدني إزاء القيود المتزايدة المفروضة على الحريات المدنية، بما في ذلك أشكال الحظر المفروضة على المظاهرات السلمية، واحتجاز

المعارضين السياسيين والصحفيين في بعض السياقات. وأكرر التأكيد على أن حقوق الإنسان والحريات الأساسية أساسية في كل من الديمقراطية الفاعلة والعمليات الانتقالية، وأشجع السلطات الوطنية على تعزيز وحماية حقوق الإنسان وسيادة القانون بشكل كامل.

86 - ولا يزال من الضروري أن تكثف دول المنطقة دون الإقليمية جهودها لمعالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار من خلال الأخذ بنهج كلي شامل مع تشجيع الآليات المجتمعية لتسوية المنازعات. وأدعو الشركاء الدوليين إلى دعم هذه الجهود، بما في ذلك من خلال استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، وخطة الاستثمار ذات الأولوية للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والاستراتيجية الإقليمية لتحقيق الاستقرار في المناطق المتضررة من بوكو حرام في حوض بحيرة تشاد.

87 - وفي ضوء الافتتاح الرسمي للمركز الإقليمي للسلامة البحرية في غرب أفريقيا، يحدوني الأمل في أن تكثف الدول الأعضاء جهودها لضمان تفعيله الكامل في إطار هيكل الأمن البحري لخليج غينيا من أجل تعزيز المكاسب المسجلة في مجال الأمن البحري.

88 - وأرحّب بالتقدم الذي أحرزته لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة وأشجع جميع الأطراف المعنية على المثابرة من أجل إيجاد تسوية لمجالات الخلاف المتبقية بما يفضي إلى إنجاز ولاية اللجنة.

89 - وفي الوقت الذي بدأت فيه اقتصادات غرب أفريقيا ومنطقة الساحل تستأنف مسار النمو بعد فترة الانكماش وما صاحبها من تفاقم أوجه عدم المساواة بسبب جائحة كوفيد-19، ألقى السياق العالمي مرة أخرى بظلال قاتمة على التوقعات الاقتصادية للمنطقة. وبالنظر إلى تأثير الأزمة، أحث الشركاء الدوليين على مواصلة التركيز على التماس المساعدة لغرب أفريقيا ولأفريقيا ككل.

90 - وأودّ أن أعرب عن تقديري لحكومات منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، واتحاد نهر مانو، ولجنة خليج غينيا، ولجنة حوض بحيرة تشاد، على تعاونهم المتواصل مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. فالشراكات الفعالة بين مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وكيانات الأمم المتحدة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من المؤسسات لها أهمية أساسية في إيجاد أوجه التآزر لدعم المنطقة. وأودّ أن أعرب عن تقديري لممثلي الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، النظيف خاطر محمد صالح، ولموظفي مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وموظفي لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة، وكذلك لمنسقي الأمم المتحدة المقيمين، على ما يبذلونه من جهود دون كلل لتوطيد السلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.